

## مرفق (ب) - بناء القدرات وتنمية المهارات بالنسبة لوزارة العدل

### استراتيجية وزارة العدل الشؤون الإسلامية والاقواف في الجانب العدلي:

لقد أولت الوزارة جُل اهتمامها إلى هذا الجانب من خلال وضع استراتيجية وخطة عمل تعكس ابتداءً رؤية الوزارة الراسخة والمتمثلة في ضرورة الحفاظ على الحقوق والحريات والأموال العامة والخاصة بمقتضى الدستور والقانون من خلال جهاز قضائي مُستقل وفعال ومتخصص، وجهاز قانوني وإداري متطور وكفؤ، بالاعتماد على كوادر وطنية مؤهلة، ونظم وإجراءات ميسرة وتقنيات حديثة.

وتترجم هذه الرؤية من خلال مهام محددة قوامها دعم وتطوير الجهاز القضائي والقانوني والإداري بما يُدعم مبدأ استقلال القضاء واحترام سيادة القانون ويواكب التطور السياسي والاجتماعي والثقافي ويحفز البيئة الاستثمارية في المملكة ويخلق تواصلاً إيجابياً على الصعيدين الوطني والدولي وصولاً إلى تقديم خدمات عدلية بأعلى كفاءة وشفافية وبأقل كلفة ووقت ممكن. وقد سعت وزارة العدل دوماً إلى بذل الجهود لتحقيق هذه الرؤية والقيام بتلك المهام، حيث قامت ومنذ أواخر عام 2003 بدراسة احتياجات التطوير في المجال القضائي مستعينة في ذلك بالخبرات الأجنبية والدولية، والتعاون مع جهات عدة داخل المملكة وخارجها لتحقيق ذلك التطوير والذي أسفر عن عدة منجزات على امتداد السنوات الماضية. وما زال الأمر يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لاستكمال تلك المنجزات بهدف بلورة عدد من الأهداف وصياغة استراتيجيات وإجراءات وسن عدد من التشريعات ووضعها موضع التنفيذ، وبما يتناسب ويستوعب مختلف التطورات القانونية والاجتماعية والاقتصادية، ويضع في الحسبان ما تم إنجازه بالفعل، والمعوقات أو العقبات، إن وجدت، التي تحول دون إنجاز تلك الأهداف بشكل كامل مع وضع تصور عملي وواقعي للتغلب عليها. وتتلخص الأهداف التي تسعى وزارة العدل إلى تحقيقها من خلال دعم دور المجلس الأعلى للقضاء وتطوير جهازي المحاكم بما يعزز استقلالية القضاء، دعم دور جهاز النيابة العامة، تطوير نظم وهياكل الوزارة الإدارية وأساليب العمل، وتطوير مقر المحاكم والنيابات، تطوير التشريعات المرتبطة بالخدمات العدلية، تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية القضائية منها والقانونية والإدارية، تفعيل قنوات التواصل على الصعيد الوطني والدولي، رعاية واستثمار أموال القاصرين، تطوير وتحديث خدمات التوثيق، الاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات.

### بناء القدرات في إطار التعاون الدولي

#### التدريب الأفضل للقضاة:

المحاكم والنيابة العامة في البحرين أجهزة مستقلة فاعلة تملك ثروة من الخبرات والدراية في الشؤون القانونية. وإلى جانب الشرطة، يعتبر القضاء سلطة مستقلة يقع ضمن اختصاصاتها التعامل مع المتهمين بارتكاب الجرائم، وبالتالي فإن التدريب المستمر للقضاة في الشؤون المتعلقة بتخصصاتهم على أعلى درجات الأهمية لنا. وقد أوصى تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بتوسعة برامج تدريب القضاة على منع سوء المعاملة والتعذيب<sup>1</sup> ولذلك قامت الحكومة بتوسعة برامج التدريب الحالية واستحدثت برامج تدريب جديدة على منع التعذيب وسوء المعاملة وعلى المجالات الأوسع المتعلقة بالقوانين المحلية والدولية ذات العلاقة. وقد تم تقسيم التدريب عموماً إلى قسمين، وتم تنظيم جزء من التدريب بواسطة مؤسسات بحرينية بشكل مباشر، بينما تم تنظيم الجزء الآخر بواسطة منظمات دولية غير حكومية وكذلك بالتعاون مع حكومات أجنبية.

<sup>1</sup> أنظر: تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، الفقرة 1722 (و).

المنظمة الأجنبية غير الحكومية الرئيسية التي عملت معها النيابة العامة والقضاء هي المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية في إيطاليا. ويشرف على برنامج المعهد الدولي خبراء معروفون عالمياً من العالم العربي وتم توفير المواد العلمية لقانون حقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي باللغة العربية. ويشتمل المنهج على دراسات حالات حقيقية من مواقف تضمنها تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق ومواقف تاريخية أخرى مماثلة، بالإضافة إلى زيارات ميدانية لهيئات قضائية في سويسرا والنمسا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا. ومن مزايا البرنامج أنه يتبع منهجية متكاملة – حيث يتم الجمع بين كافة المشاركين المعنيين بالتحقيق والادعاء في قضايا التعذيب وسوء المعاملة وانتهاكات حقوق الإنسان – وتشجيعهم على التنسيق فيما بينهم بشكل أفضل. وكجزء من هذا البرنامج، قام المشاركون بزيارة محكمة التمييز في إيطاليا وعقدوا اجتماعات مع أعضاء النيابة العامة الإيطالية، ومكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان، واللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ. كذلك زار أعضاء النيابة أيضاً محكمة الاستئناف العليا في فرنسا واجتمعوا بالنائب العام الفرنسي، ومجمع محاكم برلين حيث حضروا ثلاث جلسات محاكم واستقبلهم النائب العام. ويتم التدريب في مجموعات صغيرة تتألف من أعضاء من القضاء والنيابة العامة والشرطة. وقد خضع حتى الآن 101 من أعضاء النيابة والقضاة لهذا التدريب، أي 47% من المجموع.<sup>2</sup>

وإلى جانب برنامج المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية، تعاونت البحرين مع حكومات ومنظمات أجنبية أخرى مختلفة، وقامت باستمرار بابتعاث عدد كبير من أعضاء النيابة والقضاة للتدريب فيها. ومنذ أبريل 2012، تم إرسال 42 من القضاة وأعضاء النيابة العامة للمشاركة في ندوات تدريب خارجية، منها ندوات عقدت في المملكة المتحدة ودولة قطر وتايلاند والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية.

استمرت توسعة برامج التدريب داخل البحرين والتي كان يجري دائماً تنظيمها بالتوازي مع برامج التدريب في الخارج، وقد استفادت هذه البرامج من دعوة اختصاصيين للمساعدة في كتابة مناهج تدريب أكثر فعالية وحداثة. كما وجهت البحرين الدعوة لمنظمات غير حكومية متخصصة في مجال منع ومراقبة التعذيب لتدريب قضاة النيابة فيها. كما وجهت حكومة البحرين الدعوة لجمعية مناهضة التعذيب لتدريب مسؤولين حكوميين، منهم قضاة وأعضاء نيابة، على سبل الوقاية لمنع التعذيب. كما يجري بانتظام عقد ورش عمل حول منع ومعاينة التعذيب في ظل الميثاق بمشاركة أعضاء في الحكومة ومجلس النواب والنيابة العامة والجهات المعنية الأخرى القائمة على تنفيذ بعض التدابير المتعلقة بمنع التعذيب ومراقبته والمعاينة عليه. كذلك قام مسؤولون رسميون وخبراء من دول أخرى منها ألمانيا والمغرب ومصر بعقد ورش عمل حول الحقوق الأساسية والمعايير المحلية والدولية للعدالة الجنائية في البحرين. وفي أواخر يناير 2014، جرى على سبيل المثال تقديم التدريب لقضاة وأعضاء نيابة وضباط شرطة تحت إشراف رؤساء نيابة حاليين وسابقين في المحاكم الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. تقوم النيابة العامة أيضاً بتنظيم برنامج تدريب داخلي خاص بها يشرف عليه وكلاء نيابة كبار يتمتعون بخبرات طويلة في القانون البحريني والدولي.<sup>3</sup>

## معهد الدراسات القضائية والقانونية:

<sup>2</sup> يوجد في البحرين حوالي 185 قاضٍ و63 عضو نيابة عامة.

<sup>3</sup> تستخدم وثائق دولية مختلفة كمصادر مرجعية لهذه الدورات، وهي تشمل المبادئ الأساسية للقانون الدولي؛ والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948؛ واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1976؛ ومدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون لسنة 1979؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لسنة 1987؛ ومبادئ المنع الفعلي والتقصي الفعالية لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي لسنة 1989؛ والمبادئ الأساسية حول استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون لسنة 1990؛ وقواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم لسنة 1990؛ والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لسنة 2010؛ ومدونة السلوك الجديدة للشرطة البحرينية.

## بناء القدرات على المستوى الدولي:

إن ما تشهده مملكة البحرين من متغيرات هائلة لمختلف نواحي الحياة، والمجتمع، ومستوى التطور التكنولوجي السريع، لا شك أن هذا الواقع المعاش أفرز مجتمع يمتاز بخصائص معينة من عدة وجوه وكذا مجرم من نوعية خاصة، الأمر الذي خلق صوراً حديثة للجرائم لم تكن معروفة للمشرع من ذي قبل ولا نجد لها نصاً عقابياً يجرمها أو يجعلها من مصاف الجرائم وفقاً لقانون العقوبات أو في التشريعات الخاصة، فإن ذلك كله يعزز من ضرورة وأهمية تدعيم التدريب القانوني المتخصص في مختلف المجالات ذات الصلة بالحقل القانوني وإصدار تشريعات حديثة تعنى بمواجهتها، وما ينشأ عن هذه المتغيرات من نزاعات قضائية متشعبة من حيث طبيعة الموضوع والاختصاص، مما يتطلب الاستعداد المستمر لمواكبة الاحتياجات والمتطلبات المتزايدة يوماً بعد يوم في ظل التقنيات الحديثة، وفي سبيل تحقيق منظومة عدلية متطورة ومتقدمة في كافة الجوانب.

وحول تحديث استراتيجية الوزارة الرامية إلى دعم سيادة القانون، ورفع مستوى المعارف والقدرات والمهارات القانونية، فإن الوزارة وضعت نصب عينها إلى توسع دور المعهد في السنوات الأخيرة بالتعاون مع جمعية المحامين الأمريكية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات وكذلك يتجه المعهد إلى مزيد من الشراكة مع معهد الدراسات الجنائية بسيراكوزا وغيره من الجهات المتخصصة في التدريب وبناء القدرات في ضوء الاحتياجات المتزايدة للتدريب القضائي وكذلك القضاة الجدد والمحامين وغيرهم من أعوان القضاء، وذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية وبناء قدرات وتدريب العاملين في مجال القانون والعدالة الجنائية.

## بناء القدرات على المستوى الوطني:

إن بناء وزيادة القدرات في مجال العمل القانوني والقضائي ودعم التراكم المعرفي في هذا المجال يشكل أحد أهم دعائم التنمية المستدامة وركيزة أساسية لدعم رخاء المجتمع ودفع تقدمه. ومن هذا المنطلق يحتل معهد الدراسات القضائية والقانونية مكاناً متميزاً في استراتيجية وزارة العدل والشئون الإسلامية، إذ تنظر الوزارة إليه باعتباره أحد أهم الركائز الرئيسية التي تسعى من خلالها إلى بلوغ أهدافها في دعم وتطوير الجهاز القضائي والقانوني والإداري، بما يحقق مبدأ استقلال القضاء واحترام سيادة القانون، وبوأكب التطور السياسي والاجتماعي والثقافي، ويحفز البيئة الاستثمارية في المملكة ويخلق تواصلاً إيجابياً على الصعيدين الوطني والدولي وصولاً إلى تقديم خدمات عدلية بأعلى كفاءة وشفافية وبأقل كلفة ووقت ممكنين، بالاعتماد على كوادر وطنية مؤهلة، ونظم وإجراءات ميسرة وتقنيات حديثة.

لقد كان إنشاء معهد الدراسات القضائية والقانونية خطوة هامة للعمل على بلورة الرؤية السابقة من خلال الأهداف التي يبتغي تحقيقها، والتي تتحصل في رفع مستوى العمل القضائي والقانوني من خلال التدريب، وتوجيهه لخدمة أغراض التنمية، والاستفادة من البحث العلمي في تيسير سبل العدالة وسرعة الفصل في القضايا. بل والمؤمل أن تؤدي جهود تنمية وإعداد الكوادر القضائية والقانونية في تهيئة الظروف لتصير مملكة البحرين مركزاً للخدمات القانونية، وأن يوفر لها ذلك ميزة نسبية تنافسية تشكل عنصر جذب للاستثمارات، وتدعم جهود التنمية في البلاد.

إن تحقيق الأهداف السابقة يتطلب جهداً دؤوباً في التعرف على الاحتياجات التدريبية من خلال إقامة حوار مستمر مع كافة الفئات المستهدفة من التدريب، ومتلقي الخدمات العدلية والقانونية بهدف توظيف الإمكانيات والموارد المتاحة على الوجه الأمثل أخذين في الاعتبار مشاق وصعوبات العمل القضائي والقانوني، وتلك هي الرسالة التي آلت وزارة العدل والشئون الإسلامية والعاملين بمعهد الدراسات القضائية على أنفسهم ألا يدخروا جهداً في سبيل القيام بها.

وعليه فقد قام المعهد خلال العامين 2014، 2015، بإعداد ورش عمل وتدريب مستمر ومتخصص استهدف أعضاء السلك القضائي من السادة القضاة وأعضاء النيابة العامة، إضافة الى عدد من موظفي الوزارة العاملين في المجال العدلي بغية مواكبة التطوير السريع وكسب المعرفة اللازمة وبناء قدراتهم في التعامل ومواجهة التحديات التي تطرأ في مجال عملهم اليومي. كما أنه شمل عدد من المحامين والقانونيين، لما يتبوؤونه من موقع مهم وأساسي في منظومة العدالة، ودعم سيادة القانون، وحفظ الحقوق والحريات، جنباً إلى جنب مع السلطة القضائية.

إن الوزارة بصدد التوسع في دراسة الاحتياجات التدريبية وفي تقييم الإثر التدريبي لما يقدمه المعهد من دورات التدريب الأساسي والمستمر للمحامين ولغيرهم من المشتغلين في حقل القانون بهدف تطويرها، وتضمينها مهارات التحليل القانوني، والبحث العلمي، والكتابة القانونية، والمرافعة الشفوية، ومهارات التفاوض.

وقد تم مؤخراً توقيع مذكرة تعاون بين معهد الدراسات القضائية والقانونية ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية BIBF والتي تهدف إلى إيجاد إطار للتعاون بما يضمن الارتقاء بمهارات المشتغلين بالقانون والعاملين في الحقل المالي على سواء، والعمل على تطوير البحوث العلمية والتطبيقية في مختلف التخصصات ذات الصلة، وتصميم وتطوير سلسلة من الدورات التدريبية في هذه المجالات، بهدف تنمية معارف ومهارات الماليين والقانونيين في ضوء المبادئ الأساسية المنظمة للأسواق المالية المصرفية وغير المصرفية، التقليدية والإسلامية.

### ورش العمل التي عقدها المعهد خلال الفترة من شهر سبتمبر 2014 ولغاية 12 مايو

2015م

#### Sept 2014

التاريخ	نوع التدريب	اسم البرنامج	الفئة المستهدفة	العدد
22-23 Sep2014	تدريب مستمر	ورشة عمل حول الحقوق والمكتسبات الوظيفية في قانون الخدمة المدنية	موظفي إدارة التنفيذ	31

#### Oct 2014

التاريخ	نوع التدريب	اسم البرنامج	الفئة المستهدفة	العدد
12-13 Oct 2014	تدريب مستمر	ورشة عمل حول الحجز التحفظي في قانون المرافعات البحرينية	موظفي إدارة التنفيذ	26
19-20 Oct 2014	تدريب مستمر	ورشة عمل حول وقف تنفيذ الاحكام الجبرية	موظفي إدارة التنفيذ	26
19-20 Oct 2014	تدريب متخصص	ورشة عمل حول التعريف بضوابط عقود الزواج – المجموعة الأولى الشق السنوي	مأذوني الزواج	29
21-22 Oct 2014	تدريب متخصص	ورشة عمل حول التعريف بضوابط عقود الزواج – المجموعة الثانية الشق السنوي	مأذوني الزواج	30

30	المحاميين والقانونيين	ورشة عمل حول الضمانات الأساسية اللازمة لنزاهة العملية الانتخابية	تدريب متخصص	22-23 Oct 2014
----	-----------------------	--	-------------	----------------

### Nov 2014

العدد	الفئة المستهدفة	اسم البرنامج	نوع التدريب	التاريخ
19	قضاة	ورشة عمل حول قانون الاجار الجديد	تدريب متخصص	11-12 Nov 2014
18	موظفي إدارة التنفيذ	ورشة عمل حول تأسيس وافلاس الشركات	تدريب مستمر	16-18 Nov 2014
25	باحثين قانونيين	ورشة عمل حول البحث القانوني (للباحثين بالأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى والعدل)	تدريب مستمر	18-19 Nov 2014
21	قضاة وموظفي المعهد	ورشة عمل حول تدريب المدربين (لا توجد بيانات عن عدد الحضور)	تدريب متخصص	25 Nov 2014

### Dec 2014

العدد	الفئة المستهدفة	اسم البرنامج	نوع التدريب	التاريخ
30	باحثين قانونيين	ورشة عمل حول البحث القانوني (للباحثين بالأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى والعدل)	تدريب مستمر	2-3 Dec 2014
19	قضاة وموظفي المعهد	ورشة عمل حول تدريب المدربين (لا توجد بيانات عن عدد الحضور)	تدريب متخصص	4 Dec 2014
10	المترجمين بوزارة العدل	ورشة عمل حول فن الترجمة القانونية	تدريب متخصص	25+29+31 +22 Dec 2014

### Jan 2015

العدد	الفئة المستهدفة	اسم البرنامج	نوع التدريب	التاريخ
10	المترجمين بوزارة العدل	ورشة عمل حول فن الترجمة القانونية	تدريب متخصص	5+7+12+14 Jan 2015
47	مأذوني الزواج	ورشة عمل حول التعريف بضوابط عقود الزواج – المجموعة الأولى الشق الجعفري	تدريب متخصص	5 Jan2015
45	مأذوني الزواج	ورشة عمل حول التعريف بضوابط عقود الزواج – المجموعة الثانية الشق الجعفري	تدريب متخصص	6 Jan2015
45	مأذوني الزواج	ورشة عمل حول التعريف بضوابط عقود الزواج – المجموعة الثالثة الشق الجعفري	تدريب متخصص	7 Jan2015

### Feb 2015

العدد	الفئة المستهدفة	اسم البرنامج	نوع التدريب	التاريخ
13	مأموري ضبط قضائي	ورشة عمل حول دور مأمور الضبط القضائي – هيئة تنظيم الاتصالات	تدريب مستمر	1 Feb 2015
35	موظفي إدارة التنفيذ	ورشة عمل حول الحماية القانونية للمستندات والأموال والأسرار المهنية	تدريب مستمر	2-3 Feb 2015
9	مكاتب التوفيق الاسري	ورشة عمل حول قانون الاحكام الاسرية الشق السني (للعاملين بمكتب التوفيق الاسري بوزارات الدولة المؤسسات الاهلية)	تدريب متخصص	10 Feb 2015
20	أعضاء نيابة	الحلقة النقاشية حول حرية الراي والتعبير	تدريب مستمر	8-9 Feb 2015
15	قضاة	الحلقة النقاشية حول حرية الراي والتعبير	تدريب مستمر	8-9 Feb 2015
29	محامين	الحلقة النقاشية حول حرية الراي والتعبير	تدريب مستمر	11-12 Feb 2015
24	موظفي إدارة التنفيذ	ورشة عمل حول تنمية المهارات الأساسية في الإفتاء والتفسير وصياغة القرارات	تدريب مستمر	10-11 Feb 2015
15	قضاة – نيابة – قانونيون	ورشة عمل حول العدالة الجنائية للأحداث	تدريب مستمر (النيابة)	16-17 Feb 2015

### Mar 2015

العدد	الفئة المستهدفة	اسم البرنامج	نوع التدريب	التاريخ
30	محامين	الدورة التدريبية السابعة للمحامين الجدد المجموعة الاولي	تدريب أساسي	1 Mar -1 Apr 2015

9	مكاتب التوفيق الاسري	ورشة عمل حول طرق ووسائل معالجة المشاكل الزوجية من منظور المحاكم الشرعية (للعاملين بمكتب التوفيق الاسري بوزارات الدولة المؤسسات الاهلية)	تدريب متخصص	10 Mar 2015
41	موظفي إدارة التنفيذ	ورشة عمل حول النظام التأديبي في الوظيفة العامة	تدريب مستمر	16-17 Mar 2015
9	مكاتب التوفيق الاسري	ورشة عمل حول الأسس العلمية لكتابة التقارير قانوناً وشرعاً (للعاملين بمكتب التوفيق الاسري بوزارات الدولة المؤسسات الاهلية)	تدريب متخصص	17 Mar 2015
36	قضاة – نيابة – قانونيين	ورشة عمل حول المعايير الدولية في مجال منع الجريمة وإدارة العدالة الجنائية	تدريب مستمر (النيابة)	23-25 Mar2015
9	مكاتب التوفيق الاسري	ورشة عمل حول مهارات التعامل بين الزوجين – الحقوق والواجبات (للعاملين بمكتب التوفيق الاسري بوزارات الدولة المؤسسات الاهلية)	تدريب متخصص	24 Mar 2015

### April 2015

العدد	الفئة المستهدفة	اسم البرنامج	نوع التدريب	التاريخ
28	محامين	الدورة التدريبية السابعة للمحامين الجدد المجموعة الثانية	تدريب أساسي	5 Apr -7 May 2015
9	مكاتب التوفيق الاسري	ورشة عمل حول مهارات في الاصلاح الزوجي (للعاملين بمكتب التوفيق الاسري بوزارات الدولة المؤسسات الاهلية)	تدريب متخصص	14 Apr 2015
15	باحثين قانونيين ومأموري الضبط	ورشة عمل حول عمل مأموري الضبط القضائي والتحقيق في الشكوى العمالية (مأموري الضبط بوزارة العمل والباحثين في مكتب إدارة الدعوى العمالية)	تدريب مستمر	22 Apr 2015
13	مكاتب التوفيق الاسري	ورشة عمل حول مهارات التفاوض والاقناع لتسوية المنازعات الزوجية (للعاملين بمكتب التوفيق الاسري بوزارات الدولة المؤسسات الاهلية)	تدريب متخصص	28 Apr 2015
14	باحثين قانونيين ومأموري الضبط	ورشة عمل حول عمل مأموري الضبط القضائي والتحقيق في الشكوى العمالية (مأموري الضبط بوزارة العمل والباحثين في مكتب إدارة الدعوى العمالية)	تدريب مستمر	30 Apr 2015

### May 2015

العدد	الفئة المستهدفة	اسم البرنامج	نوع التدريب	التاريخ
25	أمناء سر	ورشة عمل حول دور أمناء سر المحاكم	تدريب	11+18 May

	المحاكم		مستمر	2015
9	مكاتب التوفيق الاسري	ورشة عمل حول الاضطرابات النفسية والشخصية وفن التعامل مع الشخصيات (للعاملين بمكتب التوفيق الاسري بوزارات الدولة المؤسسات الاهلية)	تدريب متخصص	12 May 2015
27	النيابة العامة	ورشة عمل حول الجرائم الالكترونية قضاة 3 نيابة 9 - اخرين 16	تدريب مستمر (النيابة)	25-27 May 2015
50	النيابة العامة	تطبيقات بروتوكول إسطنبول في تحقيقات وحدة التحقيق الخاصة	تدريب متخصص (النيابة)	31 May 2015

### Jun 2015

العدد	الفئة المستهدفة	اسم البرنامج	نوع التدريب	التاريخ
31	قضاة-نيابة	ورشة عمل حول التعريف بالأسواق المالية المصرفية وغير مصرفية	تدريب متخصص	8-10 June 2015
31	محامين	ورشة عمل حول الطعن بالتمييز في احكام القضاء الشرعي ونظام غرفة المشورة	تدريب مستمر	14 Jun 2015

### Aug 2015

العدد	الفئة المستهدفة	اسم البرنامج	نوع التدريب	التاريخ
16	مختلف الشرائح بوزارات الدولة	التعريف بقانون احكام الاسرة الشق السنوي	تدريب نوعي	11 Aug 2015
30	لموظفي وزارة الداخلية + القضاء العسكري	ضوابط اعداد وكتابة محاضر الاستدلال ومحاضر السؤال	تدريب نوعي	16 – 17 Aug 2015
31	لموظفي البريد + موظفي قسم التبليغ بالوزارة	طرق وإجراءات الإعلان في قانون المرافعات البحري	تدريب نوعي	18 – 19 Aug 2015
18	مختلف الشرائح + قانونيين	مهارات التفاوض	تدريب نوعي	30 – 31 Aug 2015 1 Sep 2015
21	مختلف الشرائح بوزارات الدولة	التعريف بواجبات وحقوق الموظف العام في نظام الخدمة المدنية	تدريب نوعي	30 – 31 Aug 2015



Sep 2015

العدد	الفئة المستهدفة	اسم البرنامج	نوع التدريب	التاريخ
28	مختلف الشرائح بوزارات الدولة	حماية معلومات ووثائق الدولة	تدريب نوعي	1-2 SEP 2015
18	المديرون ورؤساء الأقسام	قرارات نقل وندب الموظفين ومعايير وإجراءات اختيار شاغلي الوظائف الاشرافية وعناصر تقييم الموظف العام	تدريب نوعي	6-7 SEP 2015
20	أمناء السر العدل- الداخلية القضاء العسكري	دور وواجبات أمين سر الدعوى الجنائية	تدريب نوعي	8-9 SEP 2015
15	مكاتب التوفيق الأسري والجمعيات الأهلية ذات الصلة	صياغة واعداد المذكرات والتقارير المقدمة إلى الجهات الرسمية	تدريب نوعي	15 SEP 2015
20	مختلف الشرائح بوزارات الدولة	النظام التأديبي في الوظيفة العامة	تدريب نوعي	21 Sep 2015
20	المحامون والباحثين القانونيين	التعريف بالوساطة والتوفيق وتمييزها عن التحكيم	تدريب نوعي	29-30 Sep 2015

Oct 2015

العدد	الفئة المستهدفة	اسم البرنامج	نوع التدريب	التاريخ
40	قضاة والمحامون	تدريب المرشحين لتدريب المدربين	تدريب نوعي	3-5 Oct 2015
5	العاملون بالمعهد	تدريب العاملين بالمعهد على كيفية اعداد مسابقات المحاكمات	تدريب نوعي	5 Oct 2015
21	اخرين	تنمية المهارات القانونية لغير القانونيين	تدريب نوعي	11-12 Oct 2015
42	قضاة وأعضاء نيابة	التعامل الجنائي مع الاطفال وحمائتهم من العنف	تدريب نوعي	6-7 Oct 2015

25	أعضاء لجنة اعداد المشروع	مائدة مستديرة حول قانون التعامل الجنائي	تدريب نوعي	8 Oct 2015
20		حرية الرأي والتعبير	تدريب نوعي	10-11 Oct 2015
35	قضاة و أعضاء نيابة	مهارات التواصل الفعال	تدريب نوعي	11 Oct 2015
25	قضاة	ورشة عمل حول قاضي التنفيذ واختصاصه في قانون التنفيذ البحريني	تدريب نوعي	18-19 Oct 2015
27	قضاة وأعضاء نيابة	مهارة إدارة الوقت والعمل	تدريب نوعي	20-21 Oct 2015
36	اخرين	الرسوم القضائية	تدريب نوعي	20-21 Oct
21	الافتاء والتشريع والمختصون من وزارات الدولة	صياغة النظم واللوائح الداخلية والقرارات الإدارية	تدريب نوعي	27-28-29 Oct 2015

### Nov2015

العدد	الفئة المستهدفة	اسم البرنامج	نوع التدريب	التاريخ
34	المحامون	حرية الرأي والتعبير بالتعاون مع ABA	تدريب نوعي	31Oct -1Nov 2015
27	قضاة	قواعد وإجراءات التنفيذ في القانون البحريني وضوابط اختيار الطرق المناسبة للتنفيذ	تدريب نوعي	2 Nov 2015
19	المحامون والباحثين القانونيين	مهارات التفاوض والاقناع بين أطراف النزاع في مسائل الأحوال الشخصية	تدريب نوعي	3 Nov 2015
26	جميع القضاة وأعضاء النيابة العامة	حرية الرأي والتعبير بالتعاون مع ABA المرحلة الثالثة	تدريب نوعي	3-4 Nov 2015
25	المحامون والباحثون القانونيون	كشف المخالفات والتدليس والاحتيال في العقود الرضائية	تدريب نوعي	4-5 Nov 2015
40	جميع القضاة والمحامين المرشحون لتنفيذ برامج تدريبية بالمعهد	تدريب المدربين من القضاة ومن المحامين المرشحين لتنفيذ برامج تدريبية بالمعهد (المرحلة الثانية)	تدريب نوعي	7-8 Nov 2015

17	مختلف الشرائح بوزارات الدولة	جرائم المال العام	تدريب نوعي	8-9 Nov 2015
17	قضاة المحاكم الجنائية وأعضاء النيابة	الوسائل المستحدثة في إدارة الدعوى الجنائية (الصلح – الأمر الجنائي-الوساطة الجنائية)	تدريب نوعي	8-9 Nov 2015
19	الباحثون القانونيون	مهارات الإفتاء والتفسير القانوني	تدريب نوعي	10-11 Nov 2015
33	جميع قضاة المحاكم	دور القاضي في الإحالة الى المحكمة الدستورية	تدريب نوعي	10-11 Nov 2015
32	جميع قضاة المحاكم	آليات تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية أمام المحاكم الوطنية	تدريب نوعي	12 Nov 2015
40	جميع القضاة والمحامين المرشحون لتنفيذ برامج تدريبية بالمعهد	تدريب المدربين من القضاة ومن المحامين المرشحين لتنفيذ برامج تدريبية بالمعهد (المرحلة الثانية)	تدريب نوعي	14-15 Nov 2015
16	جميع القضاة والمحامين المرشحون لتنفيذ برامج تدريبية بالمعهد	التدريب على المحاكمات السورية	تدريب نوعي	16 Nov 2015
28	الموثقون والمحامين	إطالة على قرار لائحة تنظيم أحكام السيطرة في الشركات الاستثمارية وشركات التأمين	تدريب نوعي	17 Nov 2015
25	جميع القضاة	قواعد تنفيذ الاحكام الأجنبية	تدريب نوعي	18 Nov 2015
25	أعضاء النيابة العامة والباحثين القانونيين بجهاز الامن الوطني	مهارات التحقيق الجنائي	تدريب نوعي	22 – 23 Nov 2015
31	المحامون	نظرة على هيكلية المؤسسات المصرفية وغير مصرفية	تدريب نوعي	22 – 23 Nov 2015
45	المحامون	التعريف بعمل وحدة التحقيق الخاصة وبرتوكول إسطنبول لمناهضة التعذيب	تدريب نوعي	24 Nov 2015
37	قضاة المحاكم والنيابة العامة	تطبيقات عملية في اتفاقية حقوق المرأة وحقوق الطفل " سيداو "	تدريب نوعي	24 – 25 Nov 2015
57	قضاة المحاكم الجنائية والنيابة العامة	حقوق وضمانات المتهم في مرحلة ما قبل المحاكمة	تدريب نوعي	29 – 30 Nov 2015

Dec 2015

العدد	الفئة المستهدفة	اسم البرنامج	نوع التدريب	التاريخ
31	الإفتاء والتشريع ومستشاري الوزارات والقضاة المعنين بالتشريع وأعضاء مجلس النواب والشورى	أسس الصياغة التشريعية	تدريب نوعي	1-2 Dec 2015
37	قضاة المحاكم الجنائية وأعضاء النيابة العامة	المواجهة الجنائية للاتجار بالبشر بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	تدريب نوعي	1-2 Dec 2015
26	مكاتب التوفيق الأسري والجمعيات الاهلية ذات الصلة	التعرف على الاضطرابات النفسية والشخصية	تدريب نوعي	3 Dec 2015
38	جميع القضاة وأعضاء النيابة	مهارات التواصل الفعال – الجزء الثاني	تدريب نوعي	3 Dec 2015
30	الموثوقون والمحامون	التعليق على القرار رقم (7) لسنة 2015 بشأن سجل قيد البيع على الخريطة	تدريب نوعي	8-9 Dec 2015
26	قضاة المحاكم الجنائية	ضوابط تقدير العقوبة الجنائية بالتعاون مع ABA (مائدة مستديرة)	تدريب نوعي	8-9 Dec 2015